

انها تدفعنا لتسجيل حقيقتين هامتين : الاولى ، تقدم ذلك المجتمع وقيام اقتصاده على قاعدة صناعية — علمية لا بأس بها . والحقيقة الثانية ان ذلك الاقتصاد عاجز عن النمو في نفس المعدلات السابقة حتى ولا بمعدلات قريبة منها من خلال نفس تركيبة عناصر الانتاج والعلاقات السياسية والاقتصادية الحالية أي ان الاقتصاد الاسرائيلي قد بدأ يدخل مرحلة ((**الخصاقات الاقتصادية**)) أي ندرة في احد عناصر الانتاج مع وفرة في بقية العناصر . وفرة في الآلات ، واليد العاملة الفنية وندرة في اليد العاملة غير الفنية والسوق . ومن هنا بدأت اسرائيل في البحث عن مخرج لها من هذا الخناق عبر الوسائل التالية :

١ — محاولتها تحقيق السلام الاقتصادي مع العرب وهذا ما تصر عليه وبعد ان استوعبت حتى الآن أي عرض لليد العاملة العربية في المناطق المحتلة .

٢ — محاولتها الدخول في علاقات اقتصادية ملائمة مع السوق الأوروبية المشتركة .

٣ — محاولتها تنشيط علاقاتها مع دول العالم الثالث في آسيا وافريقيا باعتبارها سوقا مناسبة لسلعها . ولقد أعطت لمثل هذا الامر درجة كبيرة من الاهتمام . وبالنسبة للاحتمال الاول ، أي تحقيق السلام الاقتصادي مع العرب ، فان ذلك مدخل لنقاش موضوع طويل ليس من اختصاص هذه المقالة وأن كان هنالك مجال للتأكيد بما لا يترك مجالاً للشك وفي ضوء حقيقة التركيبة الاقتصادية الحالية في اسرائيل ، ان اسرائيل لو خيرت بين توقيع معاهدة سلام وبين استمرار تدفق مئة ألف عامل عربي من المناطق المحتلة فأنها تفضل الثانية .

السوق الأوروبية المشتركة : لا بد من لمحة سريعة نقدم بها صورة عن ماهية السوق الأوروبية المشتركة ، وما هي حقيقة هذه الكتلة الاقتصادية الجبارة السائرة نحو مزيد من الوحدة والتلاحم فيما بينها نحو أوروبا الموحدة . وما دورها في تحقيق الازدهار الاقتصادي في أوروبا الغربية . وما هو نمط الاتفاقيات التي سبق لها أن عقدها مع الدول غير الأوروبية . وان الاجابة المختصرة على مثل هذه الاسئلة تمكننا من ادراك معنى وأبعاد الاتفاقية الجديدة بين السوق المشتركة واسرائيل .

فكرة السوق الفرنسية الاصل وترجع الى الاقتصادي الفرنسي « جان مونت » الذي كلف باعادة حركة التصنيع والحياة الاقتصادية العادية في فرنسا والتي كانت قد دمرت أثناء الحرب العالمية الثانية ولم تكن أوضاع غيرها من الدول أقل سوءاً . ومن هنا راجت الفكرة التي تقول بأن اعادة بناء اقتصاد أوروبا رهن بوحدها . ولم تكن فكرة الوحدة الأوروبية معزولة عن مقدماتها السياسية خصوصاً وان آثار الحرب العالمية الثانية ما زالت ماثلة في الازهان . ولعل هذا هو السبب الذي كان وراء تكوين هيئة للإشراف على موارد الحديد والصلب في أوروبا وذلك في العام ١٩٥٠ ، حيث شكلت منظمة الفحم والصلب الأوروبية . وتم توقيع الاتفاقية في باريس عام ١٩٥١ من فرنسا ، ألمانيا الغربية ، إيطاليا ، هولندا ، بلجيكا ، اللوكسمبورج ، وكان جوهر تلك المعاهدة يقوم على ان انتاج وتوزيع كل حديد وفحم أوروبا قد وضع تحت تصرف سلطة عالية مستقلة . ويتوصل هذه الدول الى اتفاق بشأن الحديد والفحم وهما عصب الصناعة الثقيلة كانت أوروبا تحاول انهاء سبب الصراع الدائم بين فرنسا وألمانيا وحول مقاطعتي الألزاس واللورين ، المنجم الكبير للفحم والحديد في أوروبا . أي ان الاتفاقية الجديدة قد منحت فرصاً متكافئة نسبياً للحصول على هاتين المادتين . وبالمقابل فقد كانت أوروبا مضطرة للتوصل الى أي شكل من أشكال الاتفاق والوحدة بعد تنامي قوتين اقتصاديتين جبارتين وهما الولايات المتحدة واليابان ، وتنامي قوة